

أحمد زايد *

من البصاصة إلى الصراع والعنف

آليات المراقبة في الدولة المصرية الحديثة

تنطلق هذه الورقة من فرضية أساسية مفادها أن «عمليات المراقبة والضبط في دولة الاستعمار وما بعده ترتبط بصور من التضخم في أجهزة الدولة وخطابها الأيديولوجي وتركيب نخبها السياسية في نمط براني من الحداثة يتشكل في أطراف العالم الرأسمالي». في إطار هذه الفرضية، استُعين بالبيانات التاريخية ونتائج الأبحاث السابقة في محاولة الكشف عن الطريقة التي تأسست بها عمليات المراقبة في الدولة المصرية الحديثة (حقبة الاستعمار وما بعده). لقد تحولت عمليات المراقبة المباشرة إلى مؤسسات متعددة وتتنوع في وظائفها كلما تعقدت بناء الدولة وتزايدت حدة المعارضة للنظم السياسية، كما تحولت إلى مزيد من الاعتماد على القوة الرمزية للدولة وأجهزتها الرقابية، وإلى تحويل العنف إلى الدوائر الاجتماعية الأوسع ليصبح العنف أداة غير مباشرة لإخضاع الأفراد وضبطهم. ولقد كشفت الورقة عن دلالات آليات المراقبة والضبط في ما يتعلق بتكوين جماعات الصفوة السياسية (النخب السياسية)، ونمط الخطاب الذي تستخدمه، وطبيعة التناقض في الأدوار التي تقوم بها. كما كشفت - بشكل ضمني - عن دلالاتها في ما يتصل بعملية بناء الدولة الوطنية في زمن الاستعمار وما بعده، والطابع الهش لهذا البناء، وهو الطابع الذي كشف عن تضخم لا يستند إلى اقتصاد قوي أو عمليات تنمية حقيقية.

مدخل إلى المشكلة

يشير مفهوم المراقبة إلى ما هو أبعد من مراقبة الأفراد أو الأشياء أو المجموعات أو حتى النظم، وإلى ما هو أبعد من استخدام الأساليب غير المباشرة في المراقبة كاستخدام التكنولوجيا وجمع البيانات وتحليلها؛ أنه يُستخدم بمعنى أقرب إلى مفهوم الحوكمة^(١) (Governmentality)، بالمعنى الذي

* أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة القاهرة، ورئيس مجلس العلوم الاجتماعية والسكان بأكاديمية البحث العلمي، مصر.
١ أثرنا استخدام كلمة الحوكمة تمييزاً للمفهوم من مفهوم الحوكمة (Governance) الشائع استخدامه في دراسات التنمية.

استخدمه ميشيل فوكو، وهو أنه فن الحكم الذي يهدف إلى تنظيم السكان وضبط سلوكهم عبر المعرفة والخطاب السياسي وتقنيات القوة التي توفر لأجهزة الدولة سيطرة على الأفراد من ناحية، وتجعل الذوات الفردية قادرة على الانضباط الذاتي، ومن ثم الخضوع من ناحية أخرى. فالحوكومية بهذا المعنى تجمع بين تقنيات الضبط والنظام من جهة وتكنولوجيا الانضباط الذاتي للأفراد من جهة أخرى^(٢). وغاية الحوكومية هي المساهمة في إرساء سلطة لنظام يخضع له الأفراد في شتى الحقول التي يتحركون في دائرتها عبر حياتهم اليومية. وتتأسس فكرة الحوكومية هنا على مفهوم فلسفي أوسع نابع من فكرة «التحديق» عند سارتر، وهي تتعلق بالعلاقة بين الأنا والآخر في التفاعلات اليومية، وتفتح في عالم الفرد «ثقوبًا واسعة... تنساب منها الأشياء نحو الآخر»، فتقلت الحرية من بين يديه ويصبح غير قادر على امتلاك وجوده، بل إن وجوده يصبح أيضًا ملكًا لغيره^(٣). تتحول الحوكومية هنا إلى عملية تحديق منظم أو ممنهج، لا من طرف الآخر الفرد، وإنما من طرف الآخر «الأكبر» الذي يكون له الخضوع الكامل.

في ضوء هذه الرؤية الفلسفية، والدولة إذ تراقب الأفراد أو «تحدّق» فيهم، لا يدرك الأفراد وجودهم في مقابل وجود الدولة فحسب، بل يصبح جزء من وجودهم ملكًا للدولة. لقد حوّل فوكو مجاز «التحديق» عند سارتر إلى مجاز «السجن»؛ فالمجتمع برمته سجن كبير مراقب من أعلى، بل إنه أشبه بسجون متجاورة، في وسطها برج مراقبة مرتفع يرصد حركة السجناء، فيتحولون إلى أفراد منضبطين يعملون وفق المطلوب منهم حتى في غياب الرقيب، فهو بعيد عنهم، لا يعرفون متى يحضر ومتى يغيب. وثمة جهاز للانضباط الكامل يتيح بـ«نظرة واحدة رؤية كل شيء... عين كاملة لا يفوتها شيء ومركز نحوه تتجه كل الأنظار»^(٤). تعتمد المراقبة هنا على سلطة متطورة وغير ملموسة، يمثلها برج المراقبة الذي يجري من خلاله «التحديق» في السجناء، من دون أن يعرفوا أبدًا أنهم تحت النظر. إنها سلطة تولد «عبودية حقه من علاقة وهمية، بحيث تنتفي ضرورة اللجوء إلى وسائل القوة لإكراه المحكوم على السلوك الحسن، والمجنون على الهدوء، والعامل على العمل، والتلميذ على الاجتهاد، والمريض على التقيد بالوصفات»^(٥). إن المراقبة تتعلق - في التحليل النهائي - بالنوميس الخفية التي تمسك بأواصر المجتمع وتجعل الأفراد أكثر التزامًا بالأطر التي وضعوا فيها. إننا هنا بصدد نوع من المراقبة الكلية الشاملة، أو الهيمنة الشاملة - بمفهوم غرامشي - التي تتحقق عبر الهيمنة المدنية (Civil Hegemony) والهيمنة السياسية (Political Hegemony)، أي عبر السيطرة على المجتمع المدني من ناحية والسيطرة على السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) من ناحية أخرى^(٦). حقًا، إن المراقبة تتم عبر آليات كجمع البيانات وتحليلها، واستخدام التكنولوجيا، كما تتم بشكل جماعي جماهيري (عندما يُراقب المجتمع كله ويُضبط) عبر آليات تكنولوجية وأرشيفية، أو بشكل فردي عندما تُستهدف جماعة معيّنة أو أفراد بعينهم^(٧). ولكن النتيجة النهائية للاستراتيجيات كلها هي تكوين الحوكومية الشاملة بمفهوم فوكو أو الهيمنة الشاملة بمفهوم غرامشي.

2 Mitchell Dean, *Governmentality: Power and Rule in Modern Society* (London; Thousand Oaks, Calif.: Sage Publications, 1999).

٣ فؤاد كامل، الغير في فلسفة سارتر، مكتبة الدراسات الفلسفية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٧)، ص ٣٤-٣٥.

٤ ميشيل فوكو، المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن، ترجمة علي مقلد؛ مراجعة وتقديم مطاع صفدي، الأعمال الكاملة لميشيل فوكو (القاهرة: مركز الإنماء القومي، ١٩٩٠)، ص ١٨٩.

٥ المصدر نفسه، ص ٢١١.

٦ أنطونيو غرامشي، كراسات السجن، ترجمة عادل غنيم (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٤)، ص ٢٥٦ و ٢٥٩.

7 House of Lords, "The Work of the House of Lords 2008-09," (2009), pp. 11-12, on the Web: <<http://www.parliament.uk/documents/lords-information-office/holwork.pdf>>.

في ضوء هذا الفهم للمراقبة، نقارب المفهوم في هذه الورقة في إطار تناقضات المشروع الحدائبي بشكل عام، وتجلياته في بلدان العالم النامي بشكل خاص؛ فمشروع الحدائبة يقوم على تناقض واضح بين تحرير الفرد واحترام ذاتيته وإرادته وأفعاله وبين تحقيق متطلبات الدولة في ضبط المجتمع ومراقبة أفراده. والتأمل لحالة العالم المعاصر يكشف أن هذا التناقض يزداد ويتعمق كلما تقدمت المجتمعات نحو مزيد من الانفتاح والاتصال والانكشاف. فالحقبة المعاصرة من الحدائبة، أو قل المشروع الحدائبي بأسره، لم يُنتج أفراداً أحراراً بالمعنى الذي طُرِح في عصر التنوير، أي لم يُنتج الفردَ ذا الإرادة الحرة، بقدر ما أنتج أدوات لمراقبة هذه الإرادة وضبطها بشكل مباشر وغير مباشر. لقد انتصرت هنا نزعة الدولة (Statism) على النزعة الفردية (Individualism)، أو على أقل تقدير خضعت الإرادة الفردية لإرادة الدولة ومتطلبات المراقبة التي تفرضها. ويتزايد الاتجاه نحو تقوية نزعة الدولة وتوجهها نحو مزيد من ضبط سكانها ومراقبتهم، كلما تزايدت المخاطر التي يولدها مجتمع الحدائبة المعاصر، أو التي تولدها حقبة الحدائبة المتأخرة (Late Modernity) في عصر العولمة التي تُنتج من المخاطر أكثر مما تُنتج من الاطمئنان. لقد تغيرت نظم المراقبة، وراحت تتخلى عن الأجهزة المركزية التراتبية لتجميع معلومات على نحو مركّز وبشكل لامركزي، كما أصبحت تعتمد أكثر فأكثر على الأساليب الحسابية الذكية^(٨).

إذا سلّمنا بصحة هذا الافتراض، يمكن أن نفهم الانتقادات التي وُجّهت إلى مشروع الحدائبة منذ نشأته؛ فقد كانت الانتقادات تلك محاولة لتحرير الإنسان/ الفرد من أسر القبضة الحديدية، أو القفص الحديدي، بتعبير ماكس فيبر، الذي فرضته عليه متطلبات الحدائبة ومنتجتها. لقد ذهب لوكاتش في كتابه *التاريخ والوعي الطبقي* إلى اعتبار الماركسية وعياً تاريخياً للمشروع الرأسمالي، أي نقداً واعياً لهذا المشروع وكاشفاً لتناقضاته^(٩). وعلى المنوال نفسه، أنظر إلى جميع الأطر النقدية للمشروع الحدائبي على أنها محاولات لإخراج الإنسان من هذا الأسر الكبير، أو على الأقل استعادة التوازن بين إنسانية الإنسان وإرادة الإنسان من ناحية ومتطلبات التقدم الحدائبي من ناحية أخرى. في ضوء هذه الفرضية، نستطيع فهم الماركسية ومدرسة فرانكفورت والنزعة النقدية لرايت ميلز، بل أيضاً فهم التحليلات النقدية المعاصرة لحقبة الحدائبة المتأخرة ووصفها بأوصاف مثل عدم اليقين^(١٠)، أو مجتمع المخاطر^(١١)، أو إمبراطورية الفوضى^(١٢).

أكثر من هذا أن فرضية التناقض بين نزعة الدولة ونزعة الفرد إلى التحرر والانعقاد في مشروع الحدائبة تجعلنا نفهم لماذا ارتبطت الدولة في تطورها التاريخي الحديث، بل حتى النظم السياسية قبل الحدائبية، بـ صور من الاحتجاج والمعارضة، إلى درجة يذهب بها البعض إلى القول إن الحركات الاجتماعية المعارضة للدولة «تطورت جنباً إلى جنب مع تطور الدولة، وفي اتصال وعلاقة دينامية معها»^(١٣). وفي ذلك دلالة على أن حضور الدولة - خاصة حضورها القوي القامع أحياناً - يستدعي دائماً حضور البحث عن الحرية، كما

8 David Lyon, "Globalizing Surveillance: Comparative and Sociological Perspectives," *International Sociology*, vol. 19, no. 2 (June 2004), pp. 138-143.

٩ جورج لوكاش، *التاريخ والوعي الطبقي*، ترجمة حنا الشاعر (بيروت: دار الأندلس، ١٩٩٩).

10 Roland Robertson, *Globalization: Social Theory and Global Culture*, Theory, Culture and Society (London: Sage Publications, 1992).

١١ أولريش بيك، *مجتمع المخاطر العالمي: بحثاً عن الأمان المفقود*، ترجمة علا عادل، هند إبراهيم وبسنت حسن (القاهرة: المركز الثقافي الألماني؛ المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣).

١٢ سمير أمين، *إمبراطورية الفوضى*، ترجمة سناء أبو شقرا (القاهرة: دار الفارابي، ٢٠٠٥).

13 Hank Johnston, *States and Social Movements* (Cambridge: Polity Press, 2011), p. 11.

أن التلازم بين الدولة ونفيها هو حقيقة تاريخية. فإذا كان «النقض» كامناً في مشروع الحدائة ذاته، فإنه أكثر كموناً في مشروع الدولة التي أنتجتها هذه الحدائة. ومن نافلة القول أن يكون هذا التناقض أعمق وأشمل في الدول التابعة على هوامش المشروع الرأسمالي العالمي.

في ضوء هذه المقدمات، يمكن أن نفترض أن آليات الضبط (Control) والمراقبة (Surveillance) تتزايد وتعدد أشكالها مع تقدّم المجتمع، ومع تعقّد علاقاته وتشابكها؛ فثمة بحث دائم عن نظم جديدة للمراقبة والضبط، أو كما يقول ميشيل فوكو، وثمة محاولات للعثور «على تقنيات جديدة لكي يتم استناداً إليها ضبط العقوبات وتكييف فاعليتها»^(١٤). ويشير ذلك أسئلة حول العلاقة بين تطور الدولة والحرية، فتطور الدولة - حتى وإن كان نحو مزيد من الديمقراطية - لا يعني بالضرورة تطور مستويات الحرية ما دام هذا التطور مرتبطاً بمزيد من إدراك المخاطر، وبالتالي بمزيد من تطوير آليات الضبط والمراقبة. فلما كانت المعارضة وصور الاحتجاج تمتد وتتسع كلما اتسعت الدولة وتعددت وظائفها، فمن المؤكد أنه كلما اتسعت صور الاحتجاج، عملت على «تهديد مصالح النخب ورفع تكاليف الضبط الاجتماعي»^(١٥). في هذا الوضع، تحتاج الدولة إلى توسيع نظم الضبط والمراقبة وتعمل على تنوعها، حيث تتحول هذه النظم من الاعتماد على القوة المباشرة إلى الاعتماد على تنظيم العلاقات، كما يقول ميشيل فوكو، وتترتب على ذلك ثلاث نتائج: الأولى هي أن نظم ضبط السكان ومراقبتهم، على ما فيها من تعقيد، لا تصبح قاصرة على الدولة التسلطية أو الفاشية، بل تصبح لصيقة بجميع النظم السياسية أيضاً. وقد أكدنا من قبل أن أساليب المراقبة تتحوّل بشكل قوي إلى أن تصبح أساليب معولة. والثانية هي أن مزيداً من التطور الديمقراطي يجب ألا يلغي أو يقلل بالضرورة من نظم المراقبة داخل الدولة وخارجها. ويعني ذلك بطبيعة الحال أن الدعوة إلى ديمقراطية العالم وتحريره يلازمها فرض مزيد من المراقبة على حرية الأفراد ومصائرهم، وهذا هو أحد مظاهر التناقض في المشروع الحدائلي، كما أشرنا من قبل. أما النتيجة الثالثة، فإنها ترتبط باختلاف طبيعة المراقبة وباختلاف النظم السياسية من حيث الاستقرار والقدرة على الشمول والاحتواء. فكلما كانت النظم مستقرة قادرة على احتواء سكانها وإشراكهم في الحياة السياسية، كانت المراقبة ذكية وغير مباشرة، والعكس إذا كانت النظم غير مستقرة أو مفتقرة إلى الشرعية.

عند هذه النقطة يمكن أن نطور المناقشة للتركيز على طبيعة الدولة في الدول النامية. نحن هنا نقف على أطراف المشروع الحدائلي، فنصادف حدائة من نوع مختلف؛ إنها حدائة برانية لا تعتمد على جذر حدائلي داخلي، بل على انتقائية عشوائية وقسرية من الحدائات الغربية، وتصهر التقليدي بالحديث في هجين من نوع مختلف^(١٦). ويُتوقع هنا أن تشكل الدولة واستراتيجيات المراقبة التي تستخدمها في ضوء هذا الظرف التاريخي. ويمكن مقارنة هذه القضية في ضوء ما تطور من أفكار نظرية حول تضخّم أجهزة الدولة في العهدين الاستعماري وما بعد الاستعماري^(١٧)، حيث يتم التركيز هنا على خصيصتين أساسيتين للدولة هما: المركزية (Centralism) والتضخّم (Overdevelopment). لقد نمت الدولة الحديثة في الدول المستعمرة في كنف الاستعمار، وفي إطار بنية تحتية خارجية تقوم على رأسمالية متطورة. ومن ثم تكونت أجهزة الدولة

١٤ فوكو، ص ١١٥.

15 Johnston, p. 12.

١٦ أحمد زايد، تناقضات الحدائة في مصر، ط ٢ (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٦).

17 Hamza Alavi, "The State in Post-Colonial Societies: Pakistan and Bangladesh," *New Left Review*, vol. 1, no. 74 (July-August 1974), and John S. Saul, "The State in Post-Colonial Societies," *Socialist Register*, vol. 11 (1974).

على أساس مركزي، واتسمت هذه الأجهزة بالتضخم، في مقابل البنية التحتية الداخلية المتخلفة والمنفصلة عن هذه الأجهزة. ولقد استمرت الدولة في ما بعد الاستعمار على خصائصها، خاصة أنها ورثت جهازاً بيروقراطياً وعسكرياً يفوق حاجاتها الفعلية، فهو جهاز متضخم في ضوء الموارد التي ينظمها والجماعات التي يخضعها^(١٨). وفي ضوء هذا، تحولت دولة ما بعد الاستعمار إلى دولة قوية في مواجهة سكانها. وربما يكون هذا هو الذي جعل هذه الدولة تحكم عبر أطر تسلطية وشمولية؛ فهي تأخذ المجتمع غصباً، وتطرح نماذج سياسية وفق أهواء النخب السياسية واختياراتها لا وفق متطلبات الواقع، وتنتج نخباً سياسية لديها تصورات بشأن تفوقها على بقية السكان وقدرتها الفائقة على الحكم، بل وحقها في الحكم نظير كفاحتها ضد الاستعمار^(١٩). ولا شك أن هذا النمط من الحكم وهذه الخصائص للنخب السياسية هما بدورهما بعض تجليات خصيصة تضخم الدولة في مقابل مجتمعاها.

نفترض في ضوء هذا التحليل أن نُظم الضبط والمراقبة في دولة الاستعمار وما بعده تتعدد وتتنوع وتعكس مركزية الدولة وتضخم أجهزتها. بل إن هذه النظم تطور نفسها في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية، وتجمع بين الأساليب التقليدية والحديثة، بل تتبكر أساليب جديدة أيضاً للضبط المباشر وغير المباشر. ففي الوقت الذي تستخدم الدولة - إلى جانب أساليب المراقبة في المجال السكاني والتعليمي والعمري - أساليب التلصص على السكان (وهو ما نطلق عليه هنا مفهوم البصاصة^(٢٠))، فإنها تصقل من مهاراتها الاستخباراتية، وتخلق صوراً من الصراع المصنوع في مواقف بعينها من أجل إحداث إرباك يساعد الدولة على تحقيق أهدافها بسهولة. في هذه الحالة تسيطر عمليات الهيمنة النازلة من أعلى على عمليات المراقبة الذاتية للأفراد أنفسهم، ويصبح الإخضاع لا الخضوع هو سيد الموقف. تنقلب هنا أطروحة فوكو بشأن التوافق بين تقنيات الذات (الانضباط الذاتي) وتقنيات الدولة (الهيمنة من أعلى) إلى خط واحد هو خط الهيمنة، ويتحول الانضباط الذاتي إلى انضباط قهري، يجعل جُل تقنيات الانضباط الذاتي تقنيات انسحاب أو تحايل أو مقاومة. أو، كما يذهب البعض، تغيب مراقبة المجتمع في مقابل حضور مراقبة السلطة^(٢١).

أولاً: دولة الاستعمار: مؤسسة البصاصة

يمكن القول إن ثمة علاقة وثيقة بين النظام السياسي في الماضي - كما في الحاضر - والمراقبة والضبط. ويمكن القول أيضاً إن القوة (Power) (قوة النظام السياسي - قوة الدولة) تُستمد من قدرتها على الحكم والمراقبة، وليس فقط من قدرتها على استخدام أدوات العنف. وما تنظيم الدولة على أسس إدارية وإقليمية إلا محاولة لتنظيم استخدام القوة ووضعها في أطر قانونية. ولقد ظلت الصورة الأولية لعمليات الضبط والمراقبة التي كانت قائمة في الدولة القديمة (الدولة الفرعونية في حالة مصر) مستمرة في الدولة الوطنية

١٨ أحمد زايد، الدولة بين نظريات التحديث والتبعية (القاهرة: نهضة مصر، ٢٠٠٦)، ص ٨٠-٨١.

١٩ أحمد زايد، «نخب ما بعد الاستعمار»، الديمقراطية، العدد ٢٥ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧).

٢٠ البصاصة: مفهوم مشتق من «البصاين» الذين استخدمهم الولاة والسلاطين في المجتمع الاسلامي التقليدي (خاصة الدولة المملوكية والدولة العثمانية) كعيون على رعاياهم. وتشتق الكلمة من الفعل «بص» بمعنى نظر. انظر: أحمد أمين، قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٠)، ص ١٣٠.

٢١ عبد الله التركماني، «العرب بين حضور رقابة السلطة وغياب رقابة المجتمع»، ورقة قُدمت إلى: «الرقباء والرقابة بين السياسي والديني في المجتمعات العربية»، (المؤتمر العشرين لمنتدى الفكر المعاصر بدعوة من مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور، تونس، ٢٢-٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٦).

الحديثة، مع قدر كبير من التنظيم والدقة. ومن هذه الصور لعمليات الضبط والمراقبة التي استطعن حصرها في الدولة الفرعونية القديمة: الوضع الديني للملك الذي كان يمثل الإله على الأرض، والذي ساعد على سيطرة الجهاز الإداري للدولة على حياة المواطنين^(٢٢)؛ والتسجيل الدائم لكل شيء حيث تحكم الدولة بواسطة أرشيفاتها وذلك لتسهيل عملية جمع الضرائب^(٢٣).

ويمكن القول إنه كلما اتسعت دوائر الحكم ورقعة الأرض، انضبطت هذه الصورة التقليدية للمراقبة والحكم، وكان البحث عن صورة جديدة. وتدلنا خبرات الحكم في الإمبراطورية الإسلامية إلى أن الولاة كانوا يعتنون بالمراقبة والحراسة إلى درجة أن بعضهم كان يحفظ أضيابير تحتوي على معلومات عن موظفي الدولة. وكان كل من هؤلاء الموظفين يراقب بدوره من هو مرؤوسه أو من يتبعه في الوظيفة. وكثيراً ما كانت المراقبة تنزل إلى أسفل نحو عامة الناس؛ إذ كان الولاة يبعثون ببعض ثقاتهم إلى الكور ليسألوا الناس عن سير أعمالهم فيهم^(٢٤) ولقد ذكر ابن خلدون في تاريخه أن الأمراء والخلفاء كان لهم عديد من العيون والجواسيس الذين «يجلبون لهم أخبار الناس وأحوالهم»^(٢٥)، وكانت البصاصة من أشهر الطرق التقليدية التي استخدمت في عملية المراقبة والضبط. وعلى الرغم من أننا لا نعرف تاريخاً دقيقاً لدخولها، فإنها تطوير لنظام «العسس أو الدرايين» الذي تطور في الإمبراطورية الإسلامية. ومع أن نظام العسس كان للحراسة الليلية، فإن البصاصة سُخِّرَت لجمع المعلومات، وانتشرت بشكل كبير في العصر العثماني، حين شاع استخدام العيون والبصاصين. فالعيون هم جماعات «يبثهم الوالي في المجتمعات العامة والخاصة ليأتوه بالأخبار»^(٢٦). أما البصاصون، فإنهم طائفة تقوم بـ«التحريات في أمور الشرطة»^(٢٧) وفي الحالتين، تكون المهمة رصد حركات الناس وأفعالهم، خاصة الأفعال المقلقة التي تهدد الأمن والنظام.

استمرت أعمال العيون والبصاصين حتى بدايات العهد الحديث، حيث يروى الجبرتي في حديثه عن سنة ١٨٠٦ (وكان محمد علي قد اعتلى عرش البلاد وشرع في تأسيس الدولة الحديثة)، حادثة أبلغ فيها البصاصون الباشا عن والٍ انخرط في صفقة تجارية مشبوهة^(٢٨). ويؤكد الجبرتي أن بعد هذه الحادثة نودي في الناس بـ«أن من أراد أن يرسل شيئاً أو متجراً... فليستأذن على ذلك ويأخذ به ورقة من باب الباشا فإن لم يفعل وضاع عليه فاللوم عليه»^(٢٩). ويكشف المثلان (أقصد الحادثة وما ترتب عليها من قرار) عن الطريقة التي تتحول بها المعلومات التي توفرها البصاصة في مطلع تأسيس الدولة الحديثة إلى قرارات تصب في مزيد من الرقابة والضبط، فلا أحد الآن يستطيع أن يحرك شيئاً من مكانه إلا بإذن من «باب الباشا» (وهو الصورة المصغرة من الباب العالي في مركز الإمبراطورية الآيلة للسقوط). لقد أصبح «باب

٢٢ نيقولا جريبال، تاريخ مصر القديمة، ترجمة ماهر جويجاتي؛ مراجعة زكية طبوزادة، ط ٢ مصححة ومنقحة (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر، ١٩٩٣)، ص ١٢٧ - ١٢٩.

٢٣ دوغلاس بريور وإيميلي تيتز، مصر والمصريون، ترجمة عاطف معتمد ومحمد رزق (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٩)، ص ١٣٣ - ١٤٤.

٢٤ شيباء فرغلي سيد علي، «الجريمة والعقوبة في الأندلس «عصري الإمارة والخلافة»، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ٢٠١٠)، ص ١٧٦.

٢٥ أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، تاريخ ابن خلدون، مج ٤، ص ١٢٧٠، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٧٦.

٢٦ ناصر الأنصاري، تاريخ أنظمة الشرطة في مصر (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٠)، ص ٨٩.

٢٧ المصدر نفسه، ص ٨٩.

٢٨ عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم؛ تقديم عبد العظيم محمد إبراهيم رمضان، ج ٨ (القاهرة: جمعية الرعاية المتكاملة؛ مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣)، ج ٧، ص ١٧ - ١٨.

٢٩ المصدر نفسه، ص ١٨.

الباشا» الرمز الذي تنبعث منه إشعاعات القوة في بدايات الدولة الحديثة، وهو مكان المراقبة الأعلى الذي تأتيه الأخبار عبر العيون والبصاصين فيتخذ بشأنها قرارات ترمي إلى مزيد من ضبط حركة السكان والبضائع، وحركة الخروج والدخول إلى أراضي الدولة.

اعتمد نظام محمد علي في بناء الدولة الحديثة على ما ورثه من العثمانيين والمماليك من استخدام البصاصة في معرفة الأخبار ومكان التوتر التي تربك نطاقه. وقد أوردنا من قبل رواية الجبرتي لتأكيد ذلك. ولكن محمد علي طور نظام البصاصة إلى شكل أكثر تنظيمياً؛ إذ وضع نظاماً محكماً للمباحث قوامه رجال يتكرونها في أزياء الباعة الجائلين يترددون على مجالس الأعيان لمعرفة أسرارهم وأحاديثهم، ورفع تقاريرها إلى الباشا. كما ألزمت النظم التي وضعها محمد علي الفلاحين وأبناء بعض الطوائف المسيحية، والرعايا الأجانب، بحمل بطاقات تثبت محل إقامتهم والأماكن التي ينتقلون بينها، وخاصة عند منافذ الخروج من القاهرة والدخول إليها. بل إن ذلك سرى في ما بعد على المصريين أنفسهم، الذين تحولوا إلى «سجناء لقراهم»؛ فقد صدر في كانون الثاني/يناير ١٨٣٠ مرسوم قصر تحرك القرويين على مساقط رؤوسهم، «واشترط حصولهم على تصريح ووثائق تحديد للشخصية إذا كانوا يرغبون في السفر إلى خارجها... (فقد) كان من النادر أن يتمكن فلاح من الانتقال من قرية إلى أخرى دون جواز سفر مكتوب. وقد قُدر للقرية أن تدار ككتلة، وأن يُوضع سكانها تحت مراقبة الحراس ليلاً نهاراً، وتحت مراقبة المفتشين وهم يفلحون الأرض ويسلمون نتاجها لمستودعات الحكومة»^(٣٠).

فضلاً عن ذلك، اعتمد النظام على البطش والتخويف النابع من الطرق الوحشية التي تستخدمها الشرطة، والموروثة من عهود سالفة، مثل القتل وقطع أجزاء من الجسد والضرب، واستعمال آلات حديدية خاصة. وهي الطرق التي ظلت قائمة حتى قرب نهاية القرن التاسع عشر (حُرمت بقانون في سنة ١٩٨٢)^(٣١). وكان هذان البطش والتخويف يمارسان أيضاً من خلال حكام الأقاليم والمتمترمين في القرى، وكانا يقومان على قهر آت من أعلى؛ فالحكام والمتمترمون يتعرضون لعقاب شديد إذا قصرُوا في واجباتهم التي كان أهمها جمع الضرائب، وهؤلاء بدورهم يمارسون قهراً وعنفاً على الناس في القرى إذا ما قصرُوا في دفع ما عليهم من ضرائب. ويطل علينا هذا القهر النازل من أعلى عبر الخطاب العنيف الذي يظهر في بعض مراسلات محمد علي لحكامه؛ فقد احتوت بعض رسائله على عبارات مثل «فاعلم حق العلم أني أنكل بك وبالنظام والحكام والسيوخ»؛ «... لا شك أن (ذلك) نتيجة إهمالكم وتعاستكم»؛ «... ويكون في علمك إنني سأؤذيك إيذاءً شديداً»؛ «... إذا كان الأمر كذلك فإظهروا النقد واشرعوا في دفعه أولاً بأول... وإلا سأكسر عظامك وسأعدم الأشخاص الذين معك (وأنكم) لا تقدرون على تخليص أنفسكم من بطشي»^(٣٢). وهذه الطريقة - المثقلة بالعنف اللفظي - تنساب قوة الدولة - وقسرها - لتنزل إلى أسفل، بحيث يشعر بها أفراد المجتمع في عملية تراتبية. فهذا الشخص الذي يتعرض لبطش الباب العالي، لا شك أنه سوف يبطش بالناس العاديين - الفلاحين، دافعي الضرائب - الذين كانوا يهربون من الأرض لتجنب صور البطش هذه عندما يعجزون عن سداد الضرائب. ولقد كانت هذه العملية ذاتها - أقصد الهروب من الأرض - تحتاج إلى ضبط استلزم إصدار لائحة زراعة الفلاح سنة ١٨٢٩، وتدابير أحكام السياسة

٣٠ تيموثي ميتشل، استعمار مصر، ترجمة بشير السباعي وأحمد حسان (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٠)، ص ٦٥.

٣١ إبراهيم الفحام، «الشرطة في مصر في عهد محمد علي إلى الاحتلال البريطاني»، الأمن العام، العدد ٢٠ (١٩٦٠)، ص ٤٥-٤٧.

٣٢ أحمد زايد، البناء السياسي في الريف المصري: تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة (القاهرة: نهضة مصر، ٢٠٠٨)، ص ٢٥٤-٢٥٥.

بقصد النجاح، وذلك لـ «تثبيت الفلاحين في أماكنهم وحفزهم إلى البدء في إنتاج القطن وغيره من السلع للاستهلاك الأوروبي»^(٣٣). وكان التشديد في العقاب من قبل المسؤولين المحليين آلية مهمة لهذا الضبط، إذ كان مشايخ القرى يراقبون التزام الفلاح بزراعات ضرورية، ويقومون بجلدهم إذا تخلفوا عن ذلك، ويكررون الجلد مرات عدة، وهي صور من العقاب لم ينج منها حتى أولئك الذين كانوا يشرفون على القرى من الموظفين^(٣٤).

مع اتساع الدولة واتساع علاقات مصر الخارجية، وزيادة أعداد الأجانب في مصر، وتزامناً مع إرادة الحاكم ورغبته في الحماية واستمرار نظامه، كان من الضروري أن تبدأ مأسسة البصاصة، ووضع نظم أكثر إحكاماً للتجسس والمراقبة. وقد بدأت هذه العملية في منتصف القرن التاسع عشر، وبالتحديد في سنة ١٨٥٧، عندما أصدر والي مصر محمد سعيد باشا قراره بإصدار اللائحة العمومية في ما يخص ترتيب الأهالي الأجانب وضبطهم، وقد نصت على إحداث قلم إداري مخصوص في كل من جهاز أمن القاهرة وجهاز أمن الإسكندرية، واختصاص هذا القلم بترتيب الحراسات، ومباشرة إجراءات تفتيش الفنادق والمنازل المعدة لإقامة الأجانب. وعلى الرغم من أن هذا القلم المخصص «كان مكلفاً بمراقبة الأجانب، إلا أن مهامه اتسعت مع عهد الخديوي إسماعيل الذي كان يخشى على عرشه من بعض أمراء الأسرة المالكة - فأصبح يراقب المصريين كذلك ويتلقى تقارير عنهم»^(٣٥).

كانت أجهزة المراقبة تتسع وتعدد في الوظائف مع تزايد مصادر الخطر على النظام السياسي؛ فكلما اتسعت دوائر الخطر والمقاومة اتسعت دوائر المراقبة. ولذلك، فإن تطوير مهات أجهزة الرقابة وتوسيع اختصاصاتها كانا يرتبطان دائماً بحوادث تدل على خطر محقق. وكانت أول هذه الأخطار في الدولة المصرية الحديثة حوادث الثورة العرابية، أي مع ظهور بوادر التمرد الذي تجسد في الظروف المهيأة للثورة العرابية (ظهور جمال الدين الأفغاني ورفاقه خاصة)، ثم تداعيات الثورة نفسها^(٣٦)، فأصبح لفظ «العرابين» تهمة تلصق بمن له رأي مخالف. وأصبح النفي إلى الخارج من ناحية، والمطاردة الداخلية من ناحية أخرى، من الأساليب الرادعة لهذا التمرد. وعلى غرار نفي الأفغاني قبيل الثورة (١٨٧٩)، نُفي عرابي ورفاقه إلى سري لانكا. كما جرى التنكيل بالعرابين من علماء وعمد ومشايخ وأعيان، وعُزلوا من مناصبهم، وجردوا من نياشينهم وأوسمتهم. وأغلب الظن أن حادثة الثورة العرابية كانت فاصلة في تاريخ المراقبة والضبط؛ إذ بدأ القلم المخصص الذي أنشئ في وقت سابق ينشط في مراقبة الناس. ولقد تحدث عبد الله النديم (وهو ممن حُكِّموا في الثورة العرابية ونُفي مع عرابي) عن البصاصين الذين انتشروا بكثرة في هذا الزمن قائلاً: «ولقد ذكرت هذه الحكاية أخلاقاً حدثت في بلادنا بالمظالم والتعذيب بغير ذنب، منها وجود بعض شبان أو شيوخ يتحدثون بأمر سياسي وعيونهم ترمق المارين وقلوبهم ترجف خوفاً من الجاسوس المسمى (بالبصاص) ... فقد امتلأت القلوب بالخوف حتى شك الرجل في ابنه والأخ في شقيقه»^(٣٧). كما دخلت السياسة هنا في عملية المراقبة، وأصبحت المراقبة هي في

٣٣ ميثقل، ص ٧٣.

٣٤ انظر: المصدر نفسه، ص ٧٤.

٣٥ ميلاد حنا زكي، «قصة اجبروت الجهاز الأمني» من «الخدمة السرية» إلى «أمن الدولة»، المصري اليوم، ٢١/٤/٢٠١١، على الموقع الإلكتروني: <<http://www.almasyalyoum.com/node/408647>>

٣٦ للمزيد انظر: لطيفة محمد سالم، القوى الاجتماعية في الثورة العرابية (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٩).

٣٧ عبد الله النديم، مجلة التنكيت والتبكيك، دراسة وتحليل عبد المنعم إبراهيم الجميبي؛ تقديم عبد العظيم رمضان (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤)، ص ٢٥٣.

الأصل مراقبة سياسية، بعد أن جعلت الثورة السياسة موضوعًا اجتماعيًا يخرج عن دائرة القصد وعن الدائرة المغلقة للأمرء ورجال السياسة.

وكان من المتوقع أن تتعد عمليات مؤسسة البصاصة في الدولة الاستعمارية، وتتضخم أجهزتها في ضوء فكرة تضخم أجهزة الدولة في مقابل المجتمع. وما الاستعمار إلا محاولة لـ«تأطير» نظام للمراقبة ينتهي في آخر المطاف إلى إنشاء «سلطة سياسية في مصر تسعى ليس فقط لأسر جسم الفرد بل لاستعماره وللإبقاء على حضور مستمر لها»^(٣٨). وقد عملت السلطات الاستعمارية على ضبط عمليات التجسس والمراقبة على أسس أكثر دقة وأكثر احترافية، كان أهم مظاهرها العمل على أن تكون أجهزة المراقبة السياسية أجهزة متخصصة، ومن هنا يتحول القلم المخصوص إلى مكتب للخدمة السرية أو ما يسمّى البوليس السري أو «القلم السياسي». وتكشف مهمة هذا القلم السياسي عن أنه جهاز للتعقب والملاحقة، ولا سيما تعقب وملاحقة شباب الحركة الثورية والمعادين للاستعمار والقصر. وقد تحدثت كتب التاريخ الحديث عن هذا الجهاز بشكل يكشف عن هذه المهمة بوضوح؛ إذ كان هذا البوليس السري أحد أفرع المباحث الجنائية التي أنشئت في سنة ١٩٢١ وأصبح لها فروع متخصصة: مباحث المخدرات، ومباحث التزييف، ومباحث حماية الآداب العامة، ثم مباحث السياسة أو قلم مخصوص. وطورت هذه المباحث أساليب كانت قد بزغت بدءًا من نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، منها حفظ الملفات وتتبع من لهم سوابق إجرامية، ومنها استخدام بصمات الأصابع^(٣٩)، وفصل الشرطة عن الإدارة المدنية، وتعزيزها في مقابل إضعاف الجيش، واستخدام قوات نظامية ملحقة بجهاز الشرطة تتسم بطابع أكثر عسكرية، وهي تشبه إلى حد كبير قوات الأمن المركزي الحالية^(٤٠).

والحق أن وجود إدارتين، إحداهما أمنية والأخرى مدنية، يضمن مزيدًا من الرقابة على الأقاليم. ورغم وجود بعض الصراع بين الإدارتين، فإن هذا الفصل يعني تاريخيًا الوعي بأهمية الحرفية في مراقبة الدولة لمواطنيها والعمل في ضوء أدوات متخصصة، ذكرنا بعضها آنفًا، ويجعل البوليس أكثر قدرة على تطوير أدواته. ونأخذ هنا مثالًا يكشف عن تطور مهم في عمليات المراقبة وهو مراقبة توجهات سياسية بعينها وأفكار بعينها؛ إذ أنشئ قسم خاص لمحاربة الأفكار الاشتراكية، وخاصة الشيوعية، وتعقب الشيوعيين ومعاقتهم، بعد أن اتسع نشاطهم ونظموا عددًا من الإضرابات والاعتصامات العمالية، خاصة بعد تأسيس حزبهم في سنة ١٩٢١. هذا بالإضافة إلى حظر استيراد الكتب الاشتراكية وبيعها للجماهير. ولقد استخدمت في هذا الصدد أدوات قانونية وبوليسية كثيرة، فاتجهت النصوص القانونية (وخاصة المادة ١٥١ من القانون الجديد) التي سدّت جميع المنافذ أمام المعتنقين للفكر الماركسي، أو المتعاطفين معه، إلى التضييق على المواطنين والعمال في ممارسة العمل العام، أو حتى حث الآخرين عليه، أو تبني أفكار من شأنها أن تهدم النظام، حيث أضيف إلى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ مادة تتعلق بتجاوز النقد المسموح به، ومعاينة من يرتكب ذلك، خاصة عندما يكون النقد متعلقًا بالتحريض على كراهية نظام الحكومة وازدراءه، أو وضع عشرات تعوق الحكومة عن إنجاز الأعمال المنوطة بها، وذلك عن طريق بث «الاضطراب في النفوس وتحريض الشعب على بغض الحكومة والازدراء بها». وبرر القانون تغليظ العقوبة هنا بأنه إذا توافرت هذه الأحوال، فحينئذ يكون قد وقع تجاوز لحدود النقد المسموح، بل يجب إنزال العقوبة إذا أريد الاحتفاظ

٣٨ ميشل، ص ١٥٣.

٣٩ الفحام، ص ٥٩.

٤٠ الأنصاري، ص ٩٩.

بالمهية والسلطة اللتين لا غنى عنها للحكومة ولنظم الدولة الأساسية^(٤١). وقد وصلت عمليات ضبط انتشار الشيوعية إلى النص صراحة في مادة أضيفت إلى قانون العقوبات سنة ١٩٤٦ لمعاقبة من يُنشئ تنظيمًا شيوعيًا بالأشغال المؤقتة لمدة عشر سنوات، وغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تزيد على ألف جنيه^(٤٢). وعلى الرغم من أن الشيوعيين كانوا الأكثر استهدافًا بنظم مراقبة نشاطهم السياسي وأفكارهم، فإن هذه المراقبة طاولت أفرادًا آخرين لا لهم علاقة بالفكر الاشتراكي. وكان الاتهام بالخروج عن الدين من الوسائل المهمة في مراقبة الأفكار ومنعها من أن تتطير إلى الآخرين. هنا، نستدعي قضايا شهيرة جرى التحقيق فيها، من أشهرها قضية كتاب في الشعر الجاهلي لطفه حسين (١٩٢٦)، وقضية كتاب الإسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرازق (١٩٢٥).

لذلك، كانت مراقبة المصنّفات الفنية والمطبوعات من أهم أساليب المراقبة التي تسيّر جنبًا إلى جنب مع مراقبة السلوك والفكر السياسي. وقد ظهرت بوادر لهذه المراقبة في نهاية القرن التاسع عشر، مع انتشار المسارح التي كانت لا تبدأ عرض أي مسرحية إلا بإذن من وزارة الداخلية التي كانت تمنع عرض أي مسرحية تتعارض مع الدين خاصة، كما حدث مع مسرحية «يوسف» سنة ١٨٩٣، أو تتعارض مع أمور سياسية، كما حدث مع مسرحية «أدهم باشا» سنة ١٨٩٨.

استمر هذا الوضع في عهد الاستعمار، بل تزايدت المراقبة مع تشديد السلطات الاستعمارية مراقبة المسرحيات ذات الطابع السياسي، وإصدار لائحة خاصة بذلك سنة ١٩١١، جاء فيها «ممنوع ما كان من المناظر أو التشخيص أو الاجتماعات مخالفاً للنظام العام والآداب، وللبوليس الحق في منع ما كان من هذا القبيل وإقفال التياترو عند الاقتضاء»^(٤٣). وترتبت على صدور هذه اللائحة تدخلات سافرة في النصوص بالحذف أو التعديل أو المنع، واشتمل ذلك أيضًا على نصوص الأفلام لدى بدء صناعة السينما في الظهور آنذاك.

والمأمل في الطريقة التي تطورت بها عمليات المراقبة والضبط في الدولة المصرية الحديثة قبل الاستعمار وبعده يكتشف بعض المسارات التاريخية في تشكيل عملية المراقبة والضبط. ومن أول تلك المسارات تعاضد دور المراقبة، وتعقد أجهزتها مع تقدّم الزمن وتضخّم أجهزتها الدولة الحديثة (نشأة البوليس، والضبط الإقليمي أو المحلي للقطر، وتطور الأنظمة الإدارية والمنظومة التشريعية). هنا، تشكل المسار التاريخي عبر عملية منظمة لمأسسة العمليات البسيطة للضبط والمراقبة (مثل استخدام العيون والبصّاصين)، أي تحويلها إلى مؤسسات، وهذا لا يعني الاستغناء عن العيون والبصّاصين، بل إعطاءهم مسميات جديدة، وتنظيم عملهم وإخضاعه لمنظومات قانونية، والميل إلى الاعتماد بشكل أكبر على التدوين وحفظ الملفات. وثمة مسار تاريخي ثانٍ يمكن أن نكتشفه من قراءة المادة التاريخية، وهو يتعلق بالعلاقة بين نمو المقاومة وحركات الاحتجاج من ناحية وتعقد نظم المراقبة (خاصة سن القوانين) من ناحية أخرى. كما شهدت هذه الفترة ظهور حركات احتجاجية، بدءًا من تمرد العرابيين سنة ١٨٨٢، ومرورًا بالتظاهرات المطالبة بالاستقلال، والتظاهرات والاحتجاجات العمالية في العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين، وانتهاءً

٤١ عبد الوهاب بكر، أضواء على النشاط الشيوعي في مصر، ١٩٢١-١٩٥٠: دراسة وثائقية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣).

٤٢ المصدر نفسه، الفصل ٤.

٤٣ سيد علي إسماعيل، «تاريخ الرقابة وتطورها»، ورقة قدمت إلى: الندوة الفكرية لمهرجان الكويت المسرحي الثامن (أقامها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٢-٢٠/٤/٢٠٠٥)، على الموقع الإلكتروني: <www.kenanonline.com> (Accessed 25/8/2013).

بظهور تيارات الفكر الاشتراكي وانتشارها، وتمدد عملية النقد والتمرد داخل الخطاب الثقافي والفكري. أما المسار التاريخي الثالث، فإنه يتعلق بموضوعات المراقبة؛ إذ تكشّف عن أنها تدور حول موضوعات الدّين خاصة، ثم تنتقل منه وتتوسع إلى موضوعات أخرى. وما لبثت مراقبة السلوك الأخلاقي أن تحولت - في ظل انتشار الحركات الاجتماعية - إلى مراقبة للسياسة والفكر والعلاقات والأفكار الحديثة.

تؤشر هذه المسارات كلها إلى أن المراقبة تتحول وتتعدّد أهدافها وطرائقها وموضوعاتها مع تعقّد أجهزة الدولة، أو مع تضخّم هذه الأجهزة ومحاولة تمدّدها في جسد المجتمع (الذي يعاني تحلّفًا شديدًا). كما تؤشر إلى أن هذا التضخّم لأجهزة الدولة ونموه في جسد اجتماعي متخلف، وما يتبعه من نظم للمراقبة والضبط، كل ذلك يعمل أصلاً لخدمة مصالح التحالف بين المستعمرين والطبقة البرجوازية الناشئة من ملاك الأرض وأرباب الصناعة والتجارة، والطبقة الوسطى الناشئة من أصحاب المهن المتخصصة؛ تلك الطبقة التي سوف تقود التغيير نحو تأسيس دولة ما بعد الاستعمار. كما تؤشر أولاً وقبل كل شيء إلى العمليات المتعددة والمتشابكة التي تؤدي في النهاية إلى تكوين أطر محددة للسلوك، أي تحديد معايير الصواب والخطأ، ومعايير النقد والاحتجاج، والموضوعات التي تناقش وتلك التي يجب الابتعاد عنها أو تجنّب الخوض فيها، وغالبًا ما يرتبط تكوين الأطر بتبريرات ثقافية تعمل بشكل دائم على «حراسة السياسة» - النظام السياسي - بزعم حراسة الدّين والأخلاق.

ثانيًا: دولة ما بعد الاستعمار: مأسسة العنف والقمع

ماذا حدث لنظم المراقبة والضبط بعد أن رحل المستعمرون؟ هذا السؤال يدفنا إلى سؤال آخر: هل ارتبطت حركة التحرر الوطني التي صاحبت الثورة - وهي النقطة الفاصلة في التحرر الكامل من الاستعمار - بتخفيف أنظمة المراقبة والضبط، أم إنها أغلظتها؟ وهل يمكن أن تفتح الإجابة عن هذين السؤالين الأفق الفكري نحو فهم أعمق لطبيعة تكوين الدولة الوطنية المعاصرة في مجتمع ك مصر، وآليات المراقبة التي ابتكرتها؟

أحسب أننا بحاجة إلى أن نبدأ بالبحث عن طبيعة السياق الذي تشكّلت فيه نظم المراقبة في دولة ما بعد الاستعمار. ثمة ثلاثة أبعاد كاشفة في مثل هذا السياق: طبيعة التضخّم في أجهزة الدولة؛ طبيعة النخب السياسية التي أدارتها؛ طبيعة الأيديولوجيا التي شكّلت صيغتها السياسية. وبالنسبة إلى قضية التضخّم، فإننا نفترض هنا أن حجم التضخّم في أجهزة الدولة ازداد في هذه الحقبة، كما أنه ارتبط بتضخّم أكبر، ربما يكون قد أصاب جوانب من البنية الفوقية، وخاصة الخطاب السياسي. لقد تضخّم الخطاب السياسي، وكان الخطاب ذا النزعة القومية أم ما تلاه من خطاب يمتلئ بادعاءات ديمقراطية وليبرالية، وامتلاً بعبارات فضفاضة تثير الحماسة والتصفيق، وتكشف بلاغته السياسية عن أساليب إقناع وتأثير^(٤٤)، كما أنه امتلاً بالعبارات التي تستخدم الثقافة التقليدية والقيم الأبوية في بعث التعاطف بين النخب السياسية والجمهير، والعبارات التي تستخدم النصوص الدينية (في مطالع الخطابات ونهاياتها، وربما في وسطها) لتحقيق أهداف سياسية. وهو، فضلاً عن ذلك، خطاب يتكيف مع طبيعة الأوضاع الاقتصادية والتغيرات العالمية والإقليمية، ويفرز إبداعاته الخطابية في كل مرحلة وفقاً لهذه الأوضاع.

٤٤ انظر: عماد عبد اللطيف، لماذا يصفق المصريون؟: بلاغة التلاعب بالجمهير في السياسة والفن (القاهرة: دار العين، ٢٠٠٩).

من ناحية ثانية، أفرزت حقبة ما بعد الاستعمار نخبة سياسية تشكّلت من طليعة الطبقة الوسطى التي كانت معالمها قد تبلورت مع نهاية النصف الأول من القرن العشرين. واتسمت بكثير من الخصائص التي وسمت نخب ما بعد الاستعمار في مجتمعات العالم الثالث، مثل الشعور بالتفوق على سائر الأمة، والربط بين النجاح في تحقيق الاستقلال والحق في الحصول على مكاسب، والشعور الفياض بحمل الكاريزمات دون سائر الأمة، والتوحيد بين جماعات النخبة والأمة...، بحيث يؤول مفهوم الأمة إلى مفهوم مجرد لا معنى له إلا في الخطاب الأيديولوجي^(٤٥). ولقد تبنت هذه النخبة تطلعات متضخمة هي أشبه بالخطاب الذي تفرزه تلك التطلعات التي انعكست في رؤى سياسية طموحة لم يتحقق منها إلا النزر اليسير، فضلاً عن التقلب في هذه الرؤى عبر الزمن، وفقاً للتغيرات التي تطرأ على بناء النخبة (رأساً وجسداً وأطرافاً).

أما من الناحية الثالثة، فإن نظم الحكم المتتالية، منذ قيام الثورة الأولى (١٩٥٢) وحتى قيام الثورة الثانية (٢٠١١)، اشتركت، رغم اختلافها، في وجود قدر من التسلطية؛ إذ تحولت الدولة هنا - مثلها مثل كثير من الدول في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية - إلى شكل من أشكال التسلط الذي حاول أن يعسكر الدولة والمجتمع بفرض قوانين الطوارئ، وأن يحتمي بأيديولوجيا الاستقرار والأمن القومي، وذلك للمحافظة على النظم السياسية أطول فترة ممكنة^(٤٦).

فماذا عسى أن يفرز هذا المركب السياسي الأيديولوجي النخبوي من أنماط للمراقبة؟ لا شك أن أجهزة الدولة هنا سوف تصل إلى درجة عالية من التضخم إزاء المجتمع وسكانه؛ فالنخبة تترفع على المجتمع الذي تعتبر نفسها راعية له، وتنتج خطاباً ينضح ببلاغة التأثير والإقناع والتوجيه، ويصبح هاجس الأمن القومي وسيلة لمزيد من إحكام القبضة على المجتمع. وفي ضوء هذا، يفرز المركب السياسي الأيديولوجي النخبوي صوراً جديدة من الرقابة والضبط، مع تطوير الأساليب المتوارثة من العهد الاستعماري وتدعيمها. ونطلق في فهمنا لأساليب المراقبة والضبط في الحقبة ما بعد الاستعمارية من فرضية مفادها أن المراقبة هنا تتجاوز عملية مأسسة «البصاصة» - المباحث بالمعنى الحديث - إلى استخدام أساليب مباشرة وغير مباشرة في مأسسة العنف والقمع. وسوف يتضح لنا من خلال التحليل التالي كيف أن مأسسة العنف لا تعني فقط استخدام العنف المباشر أو العنف الرمزي من جانب الدولة وأجهزتها الرقابية، بل تعني أيضاً بث العنف في المجتمع كوسيلة لإعادة إنتاج الاحتواء والهيمنة من أعلى.

كي نبحت في البداية في كيف جرى توسيع دائرة المراقبة والضبط، من نافل القول هنا تأكيد استمرار الأساليب القديمة وتجويد أدواتها في مجالات الرقابة السياسية والاجتماعية والثقافية. لذا، فإن جل اهتمامنا ينصبّ هنا على ما استجد منها. لقد شهدت هذه الفترة إنشاء أجهزة مراقبة عديدة نذكر منها الجهاز المركزي للمحاسبات (أنشئ ديوان محاسبة في سنة ١٩٤٢، ثم أصبح الجهاز المركزي للمحاسبات في سنة ١٩٦٤)، والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة (أنشئ في سنة ١٩٦٤)، وجهاز المراقبة الإدارية (أنشئ في سنة ١٩٦٤)، وجهاز المخابرات العامة (١٩٥٢) وجهاز مباحث أمن الدولة (وهو استمرار لقسم المخصوص الذي سُمي «المباحث العامة» في سنة ١٩٥٢، ثم سمّاه السادات «مباحث أمن الدولة»). وتنتج هذه الهيئات نحو مزيد من الضبط والإحكام من طرف الدولة على المجتمع.

٤٥ زايد، «نخب ما بعد الاستعمار».

وثمة جوانب إيجابية هنا، لا شك في ذلك، خاصة إذا اتجهت هذه الأجهزة إلى محاربة الفساد، وضبط توصيف الوظائف العامة وتصنيفها، ومراقبة المسلك الإداري لرجال الدولة، وحفظ الأمن الخارجي والأمن الداخلي. ولكن ثمة وجهاً آخر للضبط والمراقبة والإحكام هنا يكشف عن توجيه هذه الأجهزة لخدمة مصالح سياسية، والحفاظ على النظم السياسية المتعاقبة. فعلى الرغم من أن جهازي المحاسبات والمراقبة الإدارية يتمتعان باستقلال تام (الأول من خلال التبعية المباشرة لرئيس الجمهورية والثاني من خلال تبعيته للسلطة القضائية المستقلة)، فإن ثمة ادعاءات بتدخلات من الدولة في عمل الجهازين، وتوجيه قضايا بعينها في مسارات معينة، وهو الأمر الذي أكدته تقرير الشفافية الدولية، إذ كشف عن تدني مرتبة مصر في مستوى الشفافية ومحاربة الفساد (ترتيب ١١٨ من ١٧٤ دولة)، كما أكد أن تدخل الأجهزة التنفيذية في عمل الجهات الرقابية العامة والخاصة هو أحد الأسباب الرئيسة في هذا المستوى المتدني من الشفافية^(٤٧).

إن تشديد مراقبة الميول الافسادية يحتاج إلى اقترانه بمبدأ العدل من ناحية والفصل بين السلطات من ناحية أخرى، وإلا تحولت المراقبة إلى مراقبة سياسية تعطي وتأخذ، وتمنع وتمنع. ولا يعني هذا بطبيعة الحال تساوي جميع النظم السياسية التي شهدتها مصر المعاصرة في هذا الشأن، فثمة فوارق بين هذه النظم يجب أخذها في الاعتبار. إن منظومة الضبط والمراقبة هنا - بتحيزاتها من ناحية والتدخلات في شؤونها من ناحية أخرى - تتحول إلى منظومة تعمل لخدمة مصالح فئات معينة. كما أنها تعمل كأداة للقهر بدلاً من أن تكون أداة لبث الثقة والطمأنينة. ولا شك أن مثل هذا الوضع سوف يبيث في المجتمع إشعاعات من العنف الرمزي الذي يثير بدوره خوفاً وقلقاً، كما يثير وهماً زائفاً بالعدل والإنصاف. إن الأصل في المراقبة هنا لن يكون محاربة الفساد (ما دام العدل والاستقلال الكامل غائبين) وإنما تأسيس هيبة الدولة، وتمكين القوى، وتهميش الضعيف. تعمل القوة الرمزية^(٤٨) على بث أفكار وتصورات تجعل الأفراد يرون أن النظام الاجتماعي القائم نظام عادل، كما يثير لدى الضعفاء إحساساً شديداً بالخوف والقلق، وتتحول القوة الرمزية في هذا السياق إلى شكل من أشكال العنف المبني داخل السياق الذي يساعده العنف على إعادة إنتاج نفسه.

لعل هذه القوة الرمزية وما يصاحبها من عنف رمزي تضاعفاً من خلال عمل الأجهزة الأخرى التي تمارس صنوفاً مختلفة من المراقبة، أعني مراقبة سلوك البشر وأفكارهم وحركة حياتهم. وقد دشتنت، في هذه الحقبة، أسساً لمراقبة سياسية قوية عبر جهازين مهمين: جهاز الأمن القومي، أو ما سُمي جهاز المخابرات العامة، وجهاز مباحث أمن الدولة. وعلى الرغم من أن جهاز الأمن القومي ينتج في الأساس إلى الأمن الخارجي، فإنه سخر جزءاً كبيراً من نشاطه للأمن الداخلي، بل إن هذا النشاط الداخلي اتسع اتساعاً كبيراً في عهدي السادات ومبارك إلى درجة أن جهاز الأمن القومي كان يشارك الأجهزة الرقابية الداخلية في رصد الحركات الاجتماعية ومتابعتها، خاصة مع تزايد الحراك السياسي في مطلع الألفية الثالثة. لقد أصبح من الشائع أن يكون هذا الجهاز موجوداً بثقة - جنباً إلى جنب مع جهاز أمن الدولة وجهاز المراقبة الإدارية - داخل دواوين الوزارات وفي الهيئات الحكومية الكبرى، والجامعات والمراكز البحثية، والنقابات والأحزاب السياسية، بل إن هذا النشاط وصل إلى القرى والأماكن النائية. ويبقى عمل جهاز الأمن القومي في الداخل عملاً مسانداً

47 Transparency International, *Corruption Perceptions Index, 2012* (Berlin: Transparency International, 2012), on the Web: <[http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/2012_TI_CPI/\\$FILE/2012%20TI%20CPI.pdf](http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/2012_TI_CPI/$FILE/2012%20TI%20CPI.pdf)>.

48 Pierre Bourdieu, *Outline of a Theory of Practice*, Translated by Richard Nice (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1972).

لعمل مباحث أمن الدولة التي تُعتبر العمود الفقري في المراقبة والضبط الداخليين. ويُعتبر هذا التنظيم المباحثي امتداداً لما كان موجوداً في دولة الاستعمار قبل سنة ١٩٥٢، ولكن تنظيمه جرى في الحقبة ما بعد الاستعمارية على نحو جديد، وحمل اسمه الذي أصبح اسماً شهيراً في عالم الضبط والمراقبة. وقد مارس جهاز أمن الدولة في العقود الأربعة الماضية صوراً من المتابعة تتعدى مرحلة «تأسيس العملية المباحثية» التي تحدثنا عنها في الحقبة الاستعمارية؛ إذ أصبح يتمدد في جسد المجتمع، ويمارس صوراً من القمع المباشر وغير المباشر. وسوف نعرض في ما يلي لبعض جوانب هذه الصورة^(٤٩).

١- المراقبة تتمدد في جسد المجتمع

شهدت الحقبة المعاصرة (الممتدة من نهاية الستينيات إلى قيام ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١) تمدداً هائلاً لجهاز أمن الدولة - كجهاز مراقبة - في جسد المجتمع. ويكشف الواقع أن الحديث عن مزيد من الديمقراطية في مصر واكبه تطور وتحديث لجهاز أمن الدولة. لقد بدأ الحديث عن الديمقراطية عندما فكك نظام الحزب الواحد، ودُعي إلى تكوين المنابر (١٩٧٦) التي ما لبثت أن تحولت إلى أحزاب. ولكن هذا التحول لم يكن سوى تحول شكلي صاحبه تحول نوعي في نظم المراقبة والضبط، من جانب الدولة، من خلال التوسع في نفوذ جهاز أمن الدولة (ونزول الأجهزة الرقابية والمخابراتية الأخرى لكي تعمل بجوارها، أو هو يعمل بجوارها، مثل جهاز الأمن القومي وجهاز المراقبة الإدارية). ولم يُنتج الخطاب الديمقراطي هنا رفعاً وتحقيفاً لأجهزة المراقبة، بل أنتج مزيداً من التوسع فيها. واتخذ هذا التوسع شكلين؛ الأول هو التوسع الرأسي النازل، فلم يعد جهاز أمن الدولة الآن يعمل في دوائر محدودة في المدن فقط (كمراقبة أهل الفكر والفن وكبار موظفي الدولة)، بل امتد نشاطه إلى أبعد القرى والنجوع، وأصبح له عيون في كل مكان. والثاني هو التغلغل في الجهاز الإداري والحكومي للدولة، إذ نجد لرجال أمن الدولة وجوداً في مكاتب الوزراء ووكلائهم، والمحافظين ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات. كما نجد لهم تعاوناً مع رؤساء مجالس المدن والقرى والعمد والمشايخ، بل تعاوناً وثيقاً مع عيون لهم ليسوا من الشرطة، وإنما من الناس العاديين الذين يوثقون علاقاتهم بالجهاز الأمني طمعاً في الحصول على وظائف عليا أو مزايا خاصة. وعن طريق هذين المسارين أصبح جهاز المراقبة الأول ممتداً في جسد المجتمع، لا تغيب عنه حركة ولا سكنة. وكما ذهب أحد الباحثين إلى القول: «فقد أصبح هذا الجهاز كياناً أسطورياً خيفاً يخشاه الجميع دون أن يعرفوا عنه أي شيء»^(٥٠).

٢- الإبداع في استخدام العنف

كان استخدام العنف في الضبط والمراقبة في مجتمع ما قبل الاستعمار استخداماً مباشراً، وربما بغير تنظيمات قانونية واضحة. وكان هذا العنف عنفاً بدنياً خالصاً يتسم بالقسوة الشديدة. ويبدو أن السجن كان أهون صور العقاب وأقلها تأثيراً. ثم شهدت الحقبة الحديثة وقف مثل هذه الصور من العقاب، إذ منع القانون بدءاً من سنة ١٨٣٤ ضباط العاصمة ومديري الأقاليم من تنفيذ هذه العقوبات، وخاصة عقوبة الإعدام^(٥١). يعني ذلك أن الدولة في العهد الاستعماري توسعت في نظام السجن كإحدى صور العقاب

٤٩ يعتمد هذا التحليل على مشاهدات ميدانية، كما يعتمد على قراءة لبعض المذكرات التي كتبها سجناء الرأي، وبعض تقارير منظمات حقوقية مصرية.

٥٠ عبد الوهاب خضر، «صفحات من التاريخ الأسود لجهاز أمن الدولة في مصر»، (الحوار المتمدن، ٢٣/٢/٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <www.m.ahewar.org>. Accessed 28/8/2013.

٥١ الفحام، ص ٤٧.

والمراقبة، وتخلت تدريجيًا عن استخدام العنف المباشر الذي يمكن أن يمارس في أي مكان، وربما على رؤوس الأشهاد، وإن لم تتوقف عن استخدامه من وراء ستار.

مع التوسع في الأجهزة الاستخباراتية، وإنشاء جهاز أمن الدولة، لم يعد السجن فقط هو الوسيلة العقابية الشكلية التي نص عليها القانون، بل أضيف إليه استخدام العنف، وأساليب التخويف المختلفة، التي تجعل خبرة السجن وسيلة لإماتة النفوس وكسر كبرياء من يمر بها، وتجعل خبرة السجن عظة وعبرة للآخرين في خارجه. يتحول السجن، وما يحيط به من إجراءات للاعتقال والمداهمة والتحقيق، إلى مكان (أماكن) يشع الخوف على المجتمع، ويجعل أصحاب الوعي «الشقي» يشعرون بأن المجتمع يتحول بهم إلى سجن كبير. فإذا كانت الدولة المركزية تعمل كرمز للقوة التي تشعها على المجتمع بصور مختلفة، رمزية وغير رمزية، فإن السجن يعمل - مثله مثل أجهزة الرقابة - كرمز للخوف يشعه على المجتمع في تواز مع إشعاعات القوة. فمن خلال خبرة السجن «نستطيع أن نتعرف بصورة يومية مجسمة على كثافة الاستغلال الواقع على الشعب، على فقراء الناس حين يحاصروهم السجن والمذلة وتضييق بهم كل السبل، ويفتقدون حتى الاعتراف بإنسانيتهم»^(٥٢). ويتجه التعامل مع المقبوض عليهم من أصحاب التوجهات السياسية، خاصة، إلى ابتداء أساليب مبتكرة تعمل في اتجاهين: الأول بث الرعب والخوف والقلق في نفوس الأفراد والجماعات بشكل عام، والثاني العمل على أن يستسلم الشخص المتهم وأن يمتنع عن العودة إلى مثل هذه الأعمال مرة أخرى. تستلهم السلطات الأمنية هذه الاستراتيجية من الثقافة التقليدية التي تردد المثل الشعبي الشهير «أضرب المربوط يخاف السايب»، أي عليك بضرب المقيد الذي تملك زمامه، وهذا يؤدي إلى خوف الآخرين الذين لا تملك زمامهم. وتؤدي هذه الاستراتيجية السلوكية في التعامل مع المعتقلين السياسيين إلى تأكيد القوة الرمزية للأجهزة الأمنية، ونشر الشعور بهذه القوة على أوسع نطاق. كما أنها تعمل من خلال آليات فرعية تم استخلاصها من قراءة بعض سير المسجونين السياسيين وبعض التقارير الحقوقية على النحو التالي:

- الغموض والإبهام: يتأكد الشعور بأن عالم الجهاز الأمني محاط بالغموض والإبهام، وأن لا أحد قادر على أن يعرف ماذا يجري داخله، ولا يعرف نيات القائمين على أمره؛ فالمقبوض عليهم لا يعرفون سبب القبض عليهم، ولا يعرفون - أو لا يعرف أهلهم - مكان التحفظ عليهم، خصوصًا في الأيام الأولى. فنحن هنا بصدد عالم مجهول مقطوع الصلة بالمجتمع.

- اقتحام الأجساد: يتحول الجسد في أيدي رجال الدولة إلى شيء يمكن أن يرمى في أي مكان، حتى وإن امتلأ بـ«الحر والرطوبة والبق والصراصير وبصاق العساكر»^(٥٣)؛ كما يمكن أن يعذب إلى حد الانتهاك (أقلها التجريد من الملابس)^(٥٤).

- إضعاف المهمة: يتجه التعذيب إلى استخدام أدوات نفسية كالضوضاء والإتهاك البدني، وإجبار الأفراد على الاعتراف على زملائهم وأصدقائهم، واستكتاب المسجونين لاعترافات، واستخدام أقسى عبارات الإهانة والسباب.

- انتهاك الخصوصية: ومن ذلك انتهاك خصوصية الأسر في أثناء عملية القبض على الأشخاص، حيث

٥٢ فريدة النقاش، السجن .. الوطن (بيروت: دار الكلمة، ١٩٨٣)، ص ١٨.

٥٣ المصدر نفسه، ص ٣٨.

٥٤ انظر: احمد رائف، البوابة السوداء، ط ٣ (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٦).

يصبح المنزل بحجراته المختلفة مباحًا أمام ضباط وجنود التفتيش، كما تعبر عنها هذه الكلمات «وكان كل شيء مقلوبًا في الغرفة (حجرة الأخت) محتويات الدولاب والملابس ملقاة على الأرض وفي أي مكان ... وأختي تصرخ وتسب وتلعن»^(٥٥). ويصل انتهاك الخصوصية إلى انتهاك خصوصية أجساد المسجونين الذين يجردون من ملابسهم - أحيانًا - في أثناء عمليات التعذيب.

إن هذه الأساليب وغيرها التي تهدر كرامة الإنسان، وتنزل به إلى مصاف أدنى من الإنسانية، لا تؤكد قوة الدولة فحسب، بل تعمل أيضًا على نشر هذه القوة وإذاعتها على الناس. إن هذه الأساليب، بجانب التمديدات الأفقية والرأسية للأجهزة الرقابية، تعمل على بث صورة ذهنية للدولة في عقول الأفراد، وهي صورة الدولة القوية التي لها أذرع صلبة لا تكسر، وتؤدي هذه الحالة إلى جعل الدولة حاضرة رغم غيابها الدائم عن حياة الأفراد؛ حاضرة في عقولهم كدولة قوية بصرف النظر عما تقوم به في الواقع^(٥٦). ويحاط هذا الحضور بقدر كبير من الغموض والإبهام، ويؤدي هذا بدوره إلى مزيد من تأكيد القوة الرمزية للدولة. فكلما زاد الغموض قلت القدرة على الاختراق. إن الدولة هنا تصبح أقرب إلى «الغول»، تلك الشخصية الأسطورية الغامضة المخيفة التي لا يعرف لها الناس شكلاً ولا مكاناً. وينتقل هذا الغموض الذي يلبس الدولة عند المركز إلى مستويات أدنى من مركب القوة والسلطة، حيث نجده مجسداً في علاقات القوة والسلطة أينما كانت. وفي هذه الحالة تصبح كل سلطة - وإن صغرت - صورة مصغرة من الدولة (أفكر في هذا السياق في صورة المدير والقاضي والضابط، وحتى المدرس، وربما الأب داخل المنزل).

٣- نقل العنف إلى الشارع

يتجلى العنف في المراقبة الحديثة - كما رأينا - بصورتين: الأولى تتمثل في العنف المباشر الذي يمارس في أثناء عمليات الاعتقال والسجن، والثانية تتمثل في العنف الرمزي الذي ينتج من الأول ويتدعم عبر خطاب الدولة وحضورها اليومي في حياة الأفراد. ولكن يبدو أن آليات المراقبة المصاحبة للعنف الفيزيقي والعنف الرمزي لم تعد كافية، الأمر الذي نشأ منه شكل جديد - أو آلية جديدة - من أشكال استخدام العنف يتمثل في نقل العنف بين الناس أنفسهم. تتجه هذه الآلية إلى تكوين صور من الصراع والفوضى تجعل البشر ينشغلون بنتائج هذا العنف وآثاره؛ إنهم ينشغلون بما حدث أمامهم وتحت أرجلهم، ولا ينشغلون بما حدث فوقهم. وقد نعرض لبعض هذه الصور على عجلة قبل أن نتأمل أثرها في الرقابة والضبط:

أ- العنف الطائفي: تكاثرت في دولة ما بعد الاستعمار (خاصة في صيغتها الأحدث) صور العنف الطائفي الذي يتمثل في الاعتداء المتكرر على الكنائس وعلى المسيحيين. ولقد صاحب ذلك تصاعد الخطاب بشأن «الفتنة الطائفية» و«الوحدة الوطنية»، وهو ما يؤثر على تزايد الاستخدام السياسي للعلاقة بين المسلمين والأقباط. حقيقة أن هذا الاستخدام السياسي لقضية الأقباط كان استخداماً قديماً يرجع إلى بداية تشكل دولة الاستعمار الأولى في عهد الاحتلال الفرنسي لمصر (١٧٩٧-١٨٠١)^(٥٧)، ولكن الاستخدام السياسي المعاصر هو استخدام يعمل على تعميق الصراع وتأجيجه من أجل تبرير فرض قوانين الطوارئ من ناحية، وشغل الشارع بقضايا صراع جانبية وثانوية من ناحية أخرى، وذلك لصرف الأنظار عن التناقضات

٥٥ فتحي عبد الفتاح، شوبعيون وناصر يون (القاهرة: روز اليوسف، ١٩٧٥)، ص ٣٨.

٥٦ يبدو هذا الشكل التسلسلي من المراقبة أنه قوي، ولكنه يظل ضعيفاً هشاً. وقد أكد الربيع العربي ذلك بوضوح؛ إنه لا ينشئ هيمنة على الأرض بل ينشئ الهيمنة عن طريق الصور الذهنية والقوة الرمزية.

٥٧ راغب السرجاني، الفتنة الطائفية: الجذور - الواقع - المستقبل (القاهرة: دار أقلام، ٢٠١١).

الرئيسة الناتجة مثلاً من اتساع الهوة بين الطبقات وازدياد معدلات الفقر وانتشار الفساد.

ب- **العنف السياسي و«البلطجة»:** من الآليات المهمة التي تلجأ إليها الأجهزة الأمنية استخدام «البلطجية»^(٥٨) في إشاعة حالة الصراع أمام لجان الانتخابات، أو توجيه العنف بشكل غير مباشر إلى جماعات معينة في أثناء التظاهرات أو الاحتجاجات. ولقد اتضح ذلك بجلاء في انتخابات سنة ٢٠٠٥ و انتخابات سنة ٢٠١٠. ويتبع ذلك أن تلجأ جماعات أخرى، مثل الأحزاب (الحزب الوطني المنحل مثلاً)، أو حركات اجتماعية (جماعة الإخوان المسلمين المحظورة حينئذ)، أو بعض رجال الأعمال، إلى استخدام «البلطجة» لتحقيق أهداف سياسية (في حالة الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية)، أو أهداف انتقامية (كما في حالة رجال الأعمال). ويؤدي ذلك إلى انبناء الصراع على العنف وتراجع فاعلية القانون، ويصبح المجتمع أكثر انشغالاً بضبط ذاته، وينصرف عن الدولة.

ج- استخدام آلية إثارة الصراع: كانت هذه الآلية تُستخدم بشكل جلي في المؤسسات الإدارية والدوائر الحكومية المحلية؛ فثمة وجود دائم لرجال الأمن (وأعوانهم من المكان نفسه) هنا، يعملون في صمت وبعيداً عن الأعين من أجل تشبيك العلاقات ورسم الخطط (للمدمج والاستبعاد) التي تُدخل الأطراف في صراع، ويبقى الأمن بعيداً، مدعياً في الأحوال كلها الاستقلال والترفع.

إن مثل هذا النوع من استخدام آليات العنف والصراع ونقله إلى حياة الأفراد اليومية يوجد وضعاً جديداً تتخذ فيه المراقبة أبعاداً جديدة. يتسم هذا الظرف بخصائص تفكيكية، إذ يصبح التفكيك (الصراعات والاستخدامات السياسية للعنف و«البلطجة») وظيفياً في تدعيم الضبط والسيطرة. ويعمل هذا التفكيك على إنشاء مجتمعين متقابلين: مجتمع خفي محرك الأمور من وراء ستار، رغم نفاذه الظاهر في جسد المجتمع، ومجتمع يتباعد أجزاؤه وتتفكك من أجل قوة الطرف الآخر وسيطرته. ويتحول القمع في هذا الوضع إلى قمع مزدوج: قمع أجهزة الدولة، وقمع الأفراد بعضهم لبعض. ويشع هنا تضخم أجهزة الدولة في كل اتجاه، ويتحول التضخم في الأجهزة الأيديولوجية والرقابية إلى تضخم يفوق التضخم المادي. والقضية لا تتعلق هنا باستخدام التكنولوجيا أو الملفات أو العد والتفريد فحسب، بل تتعلق أيضاً باستخدام أدوات نفسية واجتماعية وخطابية تجعل خصيصة التضخم ألصق بالبنية الفوقية كلها، وألصق بطبيعة العلاقات والأفعال التي تصاحب عمليات المراقبة والضبط. فضلاً عن ذلك، فإن هذا الوضع يعمل على كشف تناقض ظاهر في الممارسات السياسية والخطابية للنخب السياسية؛ ففي الوقت الذي تدعي فيه أنها الحارسة للدولة الوطنية المدافعة عن استقرارها، وفي الوقت الذي يُشحن خطابها بعبارات الاستقرار والتماسك والتضامن من أجل المصلحة القومية، تعمل سياساتها وآليات المراقبة التي تستخدمها على تفكيك المجتمع وبث صور من التباعد والتنافر بين أفراد وجماعاته، الأمر الذي يهدد وحدة الدولة الوطنية وتماسكها.

خاتمة

إذا كنا قد افترضنا في هذا المسعى البحثي أن آليات المراقبة تزداد تعقيداً وتطوراً مع تعقد الدولة وتعدد وظائفها، بصرف النظر عن طبيعة النظام السياسي، ديمقراطياً أكان أم غير ديمقراطي، نقول إذا كنا قد

٥٨ «البلطجية» هم أفراد يستخدمون قوتهم الفيزيائية لفرض أتاوى على الأفراد أو لفرض أمر واقع، وغالباً ما يلجأون إلى بيع قوتهم الفيزيائية لمن يدفع لهم مالا.

افترضنا ذلك، فإن حال التضخم في أجهزة الدولة في الحقتين الاستعمارية وما بعد الاستعمارية في البلدان النامية يمكن أن تفرز صوراً متجددة من المراقبة؛ صور لا تتمثل فحسب في استخدام التكنولوجيا أو ضبط الملفات والوثائق، بل تتمثل أيضاً في استخدام الدساتير والفتن، وبث الرعب في النفوس، والتخويف باستخدام القوة، وإذكاء الصراع والعنف بين طوائف المجتمع. تتحول حكومات الدولة الوطنية ونخبها السياسية - التي تدعي أنها تأخذ بزمام التحديث والنهضة والتقدم - إلى مجتمع خاص يتمدد بأطرافه في كل جسد المجتمع ويدخله في دائرة لا تنتهي من الحرمان والفقر من ناحية، والصراع والعنف من ناحية أخرى. تبقى الحكومات والنخب «في الفوق» تجني الثمار وتفسد ما شاء لها الإفساد، ويبقى المجتمع محكوماً ومنضبطاً على نحو قمعي لا طوعي. وتتحوّل استراتيجيات المراقبة من بث العيون و«البصائين» إلى مؤسسات تحكمها قوانين وأنظمة. وتفرز هذه المؤسسات صوراً سافرة وكامنة من العنف الرمزي وغير الرمزي، كما تُفرز صوراً مستحدثة من نشر العنف والتفكيك بين فئات المجتمع، بل وداخل الفئة الواحدة. وفي إطار هذا الظرف العام، يمكن فهم عدد من الظواهر التي تحتاج إلى أبحاث أكثر تفصيلاً:

- تحوّل فئات من النخب (خاصة النخب الوسيطة المتطلعة إلى القوة والنفوذ) إلى أعوان لأجهزة المراقبة. هنا تصبح مراقبة الأقران وسيلة للوصول إلى مزيد من القوة والنفوذ أو الترقى في السلم الإداري. ويدعونا ذلك إلى مزيد من الدراسة لسلوك النخب السياسية وميولها الانتهازية، وازدواجية تطلعاتها وأفعالها.

- ويكشف سلوك الدولة واستراتيجيات المراقبة التي تستخدمها عن ميل تطوري (ارتقائي) نحو العنف والقمع، خاصة تجاه المعارضين. ولقد أكدنا توسع دوائر المعارضة مع تطور نظم الدولة عبر المرحلتين الاستعمارية وما بعد الاستعمارية، ولكن هذا التوسع لا يعكس تطوراً نحو إيجاد أدوات مراقبة ذاتية، بل يعكس التطور نحو مزيد من استخدام العنف الرمزي وغير الرمزي في عمليات المراقبة، بل نقل العنف إلى الشارع.

- يتوقع أن تولد المراقبة - على هذا النحو - صوراً من التباعد والاستبعاد؛ التباعد بين المجتمع من ناحية والدولة من ناحية، بحيث يبدو الأمر وكأن الناس يعيشون في مجتمعين أو عالمين: عالم الدولة وأتباعها (زبائنها وزبائنتها) وعالم الناس الذين تشكل لديهم مستويات متدرجة من الحرمان؛ والاستبعاد الذي يؤثر إلى استبعاد الفئات الضعيفة والمهمشة من ناحية، واستبعاد المعارضين الأقوياء من ناحية أخرى.

- كثيراً ما يرتبط خطاب المراقبة - وخطاب الدولة بشكل عام - بمزيج من القلق الأخلاقي، حيث الخوف على الدين والأخلاق والقيم، وحيث الحنين إلى الزمان الماضي الجميل. ويشكل هذا الخطاب تبريراً لتقوية المراقبة وتفريع آلياتها والتوسع فيها. وفي ضوء هذا، يمكن أن نفهم كيف توسعت المراقبة من مراقبة للدين والأخلاق إلى مراقبة لموضوعات أخرى كالسياسة والحريات العامة.

- غالباً ما تنتقل عدوى التباعد - وعدم القدرة على الاتفاق والتدبر العقلي - إلى دوائر المجتمع المختلفة، خاصة الدوائر التنظيمية الرسمية ذات الطابع السياسي كالأحزاب والنقابات، إذ يصبح الخلاف وعدم القدرة على الاتفاق صعبة.

- يؤدي ذلك بدوره إلى تشكيل أطر ثقافية جامدة لا يمكن الفكك منها؛ تقف هذه الأطر سداً منيعاً أمام الخروج الحداثي. إنها تقلد الحداثة البرانية وتدعم ما ينمو فيها من تطرف وغلو وخرافة، فتصبح ولادة المجتمع الحديث والدولة الحديثة ولادة متعثرة.

المراجع

– العربية

كتب

- أمين، أحمد. قاموس العادات والتقاليد والتعبيرات المصرية. القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٠.
- أمين، سمير. إمبراطورية الفوضى. ترجمة سناء أبو شقرا. القاهرة: دار الفارابي، ٢٠٠٥.
- الأنصاري، ناصر. تاريخ أنظمة الشرطة في مصر. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٠.
- بريور، دو جلاس وإيميلي تيتز. مصر والمصريون. ترجمة عاطف معتمد ومحمد رزق. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٩.
- بكر، عبد الوهاب. أضواء على النشاط الشيوعي في مصر، ١٩٢١-١٩٥٠: دراسة وثائقية. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣.
- بيك، أولريش. مجتمع المخاطر العالمي: بحثاً عن الأمان المفقود. ترجمة علا عادل، هند إبراهيم وبسنت حسن. القاهرة: المركز الثقافي الألماني؛ المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣.
- الجبوتي، عبد الرحمن بن حسن. عجائب الآثار في التراجم والأخبار. تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم؛ تقديم عبد العظيم محمد إبراهيم رمضان. ٨ ج. القاهرة: جمعية الرعاية المتكاملة؛ مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣.
- جرامشي، أنطونيو. كراسات السجن. ترجمة عادل غنيم. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٤.
- جربال، نيقولا. تاريخ مصر القديمة. ترجمة ماهر جويجياتي؛ مراجعة زكية طبوزادة. ط ٢ مصححة ومنقحة. القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر، ١٩٩٣.
- جوكس، آلان. إمبراطورية الفوضى: الجمهوريات في مواجهة الهيمنة الأمريكية ما بعد الحرب الباردة. ترجمة غازي برو. بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٥.
- رائف، أحمد. البوابة السوداء. ط ٣. القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٦.
- زايد، أحمد. البناء السياسي في الريف المصري: تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة. القاهرة: نهضة مصر، ٢٠٠٨.
- _____ . تناقضات الحداثة في مصر. ط ٢. القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٦.
- _____ . الدولة بين نظريات التحديث والتبعية. القاهرة: نهضة مصر، ٢٠٠٦.
- _____ . «نخب ما بعد الاستعمار». مجلة الديمقراطية: العدد ٢٥، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- سالم، لطيفة محمد. القوى الاجتماعية في الثورة العراقية. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٩.
- السرجاني، راغب. الفتنة الطائفية: الجذور- الواقع- المستقبل. القاهرة: دار أقلام، ٢٠١١.
- السعيد، رفعت. تاريخ الحركة الشيوعية المصرية. ٣ ج. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٧-١٩٨٨.
- عبد الفتاح، فتحي. شيوعيون وناصريون. القاهرة: روز اليوسف، ١٩٧٥.
- عبد اللطيف، عماد. لماذا يصفق المصريون؟: بلاغة التلاعب بالجمهير في السياسة والفن. القاهرة: دار العين، ٢٠٠٩.
- فوكو، ميشيل. المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن. ترجمة علي مقلد؛ مراجعة وتقديم مطاع صفدي. القاهرة: مركز الإنماء القومي، ١٩٩٠. (الأعمال الكاملة لميشيل فوكو)
- كامل، فؤاد. الغير في فلسفة سارتر. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٧. (مكتبة الدراسات الفلسفية)
- لوكاش، جورج. التاريخ والوعي الطبقي. ترجمة حنا الشاعر. بيروت: دار الأندلس، ١٩٩٩.
- محمد، يوسف. الحركة الشيوعية في مصر. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٢.
- ميتشل، تيموثي. استعمار مصر. ترجمة بشير السباعي وأحمد حسان. القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٠.

- النديم، عبد الله. مجلة التنكيت والتبكيث. دراسة وتحليل عبد المنعم إبراهيم الجميبي؛ تقديم عبد العظيم رمضان. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤.
النقاش، فريدة. السجن .. الوطن. بيروت: دار الكلمة، ١٩٨٣.
دوريات
زايد، أحمد. «نخب ما بعد الاستعمار». الديموقراطية: العدد ٥١، تموز/ يوليو ٢٠١٣.
الفحام، إبراهيم. «الشرطة في مصر في عهد محمد علي إلى الاحتلال البريطاني». الأمن العام: العدد ٢٠، ١٩٦٠.
رسالة
سيد علي، شيباء فرغلي. «الجريمة والعقوبة في الأندلس «عصري الإمارة والخلافة». (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ٢٠١٠).
ندوة ومؤتمر
«الرقابة والرقابة بين السياسي والديني في المجتمعات العربية.» المؤتمر العشرين لمنتدى الفكر المعاصر بدعوة من مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور، تونس، ٢٢-٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦).
الندوة الفكرية لمهرجان الكويت المسرحي الثامن (أقامها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٢-٢٠/٤/٢٠٠٥).
وثيقة
خضر، عبد الوهاب. «صفحات من التاريخ الأسود لجهاز أمن الدولة في مصر.» (الحوار المتمدن، ٢٣/٢/٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: (Accessed 28/8/2013) <www.m.ahewar.org>

٢- الأجنبية

Books

- Bourdieu, Pierre. *Outline of a Theory of Practice*. Translated by Richard Nice. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1972.
Dean, Mitchell. *Governmentality: Power and Rule in Modern Society*. London; Thousand Oaks, Calif.: Sage Publications, 1999.
Frank, Andre Gunder. *Crisis in the Third World*. London: Heinemann, 1981.
Johnston, Hank. *States and Social Movements*. Cambridge: Polity Press, 2011.
Robertson, Roland. *Globalization: Social Theory and Global Culture*. London: Sage Publications, 1992. (Theory, Culture and Society)
Transparency International. *Corruption Perceptions Index, 2012*. Berlin: Transparency International, 2012. On the Web: <http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/2012_TI_CPI/\$FILE/2012%20TI%20CPI.pdf>.

Periodicals

- Alavi, Hamza. "The State in Post-Colonial Societies: Pakistan and Bangladesh." *New Left Review*: vol. 1, no. 74, July-August 1974.
Lyon, David. "Globalizing Surveillance: Comparative and Sociological Perspectives." *International Sociology*: vol. 19, no. 2, June 2004.
Saul, John S. "The State in Post-Colonial Societies." *Socialist Register*, vol. 11, 1974.

Document

- House of Lords. "The Work of the House of Lords 2008-09." (2009), on the Web: <http://www.parliament.uk/documents/lords-information-office/holwork.pdf>.